

## الرويحي: المطلوب التوافق بين السلطتين على أولويات المرحلة المقبلة للابتعاد عن التأزيم

وقيامها باستقبال الطلبة العام الحالي كما هو مفترض. وأضاف الرويحي أن كل لجنة برلمانية لديها أولويات ولكن المفترض أن يكون هناك توافق بين السلطتين على هذه الأولويات سواء كانت مقدمة من المجلس أو من الحكومة ويجب أن تكون مشتركة للابتعاد عن أي تأزيم بينهما ولتسير العملية التشريعية كما هو مطلوب.

قال رئيس اللجنة التعليمية النائب عودة الرويحي إن اللجنة التعليمية حريصة على الانتهاء من القوانين الخاصة بالجامعات والتنظيم الأكاديمي وجودة التعليم ومعالجة المثالب التي من شأنها تعطيل العملية التربوية وعدم انصاف القائمين عليها، مشدداً على ضرورة انجاز مدينة صباح السالم الجامعية التي ستكون باسم جامعة الكويت

## طالبوا الحكومة بإيقاف حنفيه الهدر ومحاسبة الفاسدين قبل مس جيب المواطن

# نواب: لا لقانوني الضريبة الانتقائية والقيمة المضافة

كتب فارس عبد الرحمن:

أكد عدد من النواب رفضهم لمشروع قانوني الضريبة الانتقائية والقيمة المضافة، لأن من شأنها المساس بجيب المواطن، مطالبين الحكومة بالابتعاد عن كل ما من شأنه الضرر بالحياة المعيشية للمواطنين. وأكد النائب حمدان العازمي رفضه لمشروع قانون الضريبة الانتقائية والقيمة المضافة، مطالباً الحكومة بوضع الأشياء المضرة مثل التبغ ومشقاته والمشروبات الغازية في مشروع لوحدته والإيم بس السهم في العسل من خلال ادراج اشياء أخرى تضر بجيب المواطن.

وأشار العازمي إلى ان مخطط الحكومة مضوح حيث تريد ادراج الامور المضرة بصحة المواطن مع سلع أخرى لأجراج النواب ولقول فيما بعد كيف ترفضون الزيادة على امور تضر بصحة المواطن، مستدركاً بالقول: «نحن نملك الجرأة بالرفض».

وأكد ان حال هذين القانونين هو حال البصمة الوراثية وغيرها من القوانين التي تضر بالمواطن وغير صالحة للتطبيق، مشدداً على رفضهما ان بقيا على وضعهما الحالي وبصيغتهما الموجودة كما قدمتهما الحكومة، لان جيب المواطن خط احمر لا يمكن المساس به.

من جهته أكد النائب نايف المراد رفضه المساس بجيب المواطن سواء من خلال اقرار ضريبة القيمة المضافة او غيرها، مشيراً إلى ان الإصلاح الاقتصادي يجب ان يبدأ من السلطة التنفيذية من خلال ايقاف حنفيه الهدر ومحاسبة الفاسدين والانتباه من المشاريع الحكومية المتعثرة.

وأضاف انه لن يقبل ان تعوض الحكومة الهدر الحاصل في ميزانيتها على حساب المواطن واعتباره الحلقة الاضعف لن يتم القبول به.

وتابع قائلاً: لن نقف عند رفض الضريبة الانتقائية والقيمة المضافة وحسب بل سنذهب إلى ما

هو ابعد من ذلك من خلال تقديم طلب مناقشة وثيقة الإصلاح الاقتصادي التي قدمتها الحكومة في المجلس السابق والذي على اساسها تمت زيادة أسعار البنزين.

وشدد على ضرورة قيام الحكومة بوضع خطة واضحة لمعالجة الخلل الكبير في الميزانية العامة للدولة وليس تقديم قوانين من شأنها زيادة المشاكل المالية ومحو الطبقة الوسطى من المجتمع من خلال سحب مدخراتهم.

من جهته قال النائب محمد الحويلة ان «القيمة المضافة والضريبة الانتقائية» يجب دراستهما بتأن في اللجان البرلمانية المختصة مثل اللجنة التشريعية والمالية قبل اقرارهما او التوجه لتطبيقهما.

عن القوانين التي من شأنها تأزيم المشهد السياسي، ممتدنيا اقرار القوانين التي من شأنها تسهيل حياة المواطن والارتقاء بمستوى العاملين وزيادة مستوى الانتاجية.

ولفت إلى ان القيمة المضافة تم دراستها من قبلنا في اللجنة الخارجية وتم توجيه رسالة إلى المجلس حتى يتم اخذ موافقة ارسالها إلى اللجان المختصة وهي في عهدة هذه اللجان وينتظر انتهائها واعادتها الى اللجنة الخارجية حتى ندرسها بشكل متكامل من خلال اجتماع مشترك للجان البرلمانية للوقوف على المسألة التي ندرسها بشكل مشترك والمعرفة ايجابيات وسلبيات هذين المشروعين.

ولفت إلى انه ليس لديه اي مشكلة في مناقشة اي مسألة من شأنها رفع الاقتصاد الوطني وحفظ المكاسب الاقتصادية للمواطن والمقيم على ارض الكويت، ويعد الدراسة ان كانت جيدة ستفرض نفسها وان كانت سيئة سيتم رفضها بالتأكيد.

وأكد النائب احمد الفضل رفضه



• محمد الدلال



• نايف المراد



• محمد الحويلة



• حمدان العازمي



• احمد الفضل

## • العازمي: سيكون حالهما كـ«البصمة الوراثية» ولا مجال لقوانين تضر بالمواطن

## • المراد: لن نقبل بأن تعوض الحكومة الهدر في ميزانيتها على حساب المواطن

## • الحويلة: ضرورة وضع أولويات توافق بين السلطتين والابتعاد عن التأزيم

## • الفضل: على الحكومة تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية قبل القيمة المضافة

## • الدلال: توجه خطير اقتصادياً لغياب الشفافية ولن نقبل بضرائب على الأشخاص والشركات

ومنها التوجه لغرض ضرائب سواء على الأفراد او على الشركات وهذا توجه موجود ووزارة المالية خلقت خطوات في هذه العملية الا انه يفقد إلى الشفافية والناس لا تعرف ما هي توجهات الحكومة والآن ظهرت لنا الاتفاقية الخليجية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة وباعتقادي ان هذا التوجه خطير اقتصادياً بسبب غياب الشفافية. وأشار إلى ان موضوع الضرائب في الدول المتقدمة تكون الضريبة مرتبطة بنظام سياسي ومرتبطة بممارسات الحكومة وهذا ليس له اساس في الكويت ولذلك تطبيقها تأسيا جزء من نظام رأس مالي موجود في دول أخرى واعتقد انه سلوك غير صحيح وسيكون له انعكاسات سلبية على المواطنين. وأضاف نحن في وضع خليجي غير

تطبيق القيمة المضافة في الكويت، مشيراً إلى ان الهدف منها يتبين من اسمها أي انها قيمة تدفع مقابل خدمات تقدمها الدولة للمواطنين. وأضاف الفضل الآن لدينا سلسلة من التحديات حول جودة الخدمات التي تقدمها الدولة وإذا انجزتها وخلصتها يمكن ان ندفع لها قيمة مضافة ولكن قبل ذلك سأرفضها. وتابع: على الحكومة قبل اضافة القيمة المضافة تخفيض سلع المستهلك، نحن نعاني من مشاكل كبيرة بسبب زيادة أسعار السلع الاستهلاكية وعندما نضيف القيمة المضافة ستكون هناك مشكلة والحكومة لم تقدم شيئاً حتى الآن. من جانبه قال النائب محمد الدلال ان هناك توجهاً من قبل الحكومة وعليه علامات استفهام في الكويت وذلك باعادة النظر في الوضع الاقتصادي

المضافة، ليسا من ضمن الأولويات حتى الآن وان لم يدرجا كأولوية فلن يدرجا على جدول اعمال اللجان ولن يطبقا. وأضاف الرويحي ان التجارب في دول الخليج ليست شرطا ان نتبنها وهذه التجارب يمكن الا تكون مناسبة لاقتصادنا الوطني. مشيراً إلى انه لا مانع من دراستها وهذا لا يعني انه يجب تطبيقها وتقديمها.

من جهته قال النائب محمد الحويلة ان «القيمة المضافة والضريبة الانتقائية» يجب دراستهما بتأن في اللجان البرلمانية المختصة مثل اللجنة التشريعية والمالية قبل اقرارهما او التوجه لتطبيقهما. وشدد على ضرورة وضع اولويات توافق بين السلطتين والابتعاد

عن القوانين التي من شأنها تأزيم المشهد السياسي، ممتدنيا اقرار القوانين التي من شأنها تسهيل حياة المواطن والارتقاء بمستوى العاملين وزيادة مستوى الانتاجية. ولفتح إلى ان القيمة المضافة تم دراستها من قبلنا في اللجنة الخارجية وتم توجيه رسالة إلى المجلس حتى يتم اخذ موافقة ارسالها إلى اللجان المختصة وهي في عهدة هذه اللجان وينتظر انتهائها واعادتها الى اللجنة الخارجية حتى ندرسها بشكل متكامل من خلال اجتماع مشترك للجان البرلمانية للوقوف على المسألة التي ندرسها بشكل مشترك والمعرفة ايجابيات وسلبيات هذين المشروعين.

## «المالية» تناقش تعديل قانون الهيئة العامة للاستثمار بحضور الجرف

# أربع لجان برلمانية تعقد اجتماعاتها غداً



تعقد اربع لجان برلمانية اجتماعاتها غدا للبحث الموضوعات المدرجة على جداول أعمالها وأولها لجنة الشؤون الداخلية والدفاع التي تبحث مجموعة من الاقتراحات بقوانين، بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح. وتناقش لجنة الشؤون المالية والاقتصادية الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1982 بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار، ومناقشة مجموعة من الاقتراحات برغبة، بحضور وزير المالية وممثلين عن الهيئة العامة للاستثمار. ونص أحد الاقتراحين المتعلقين بتعديل قانون هيئة الاستثمار على إعادة تشكيل مجلس الإدارة وإنشاء مجلس تنفيذي وتشكيل لجان متخصصة معاونة للمجلس التنفيذي. وجاء في مادته الأولى: تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية تسمى «الهيئة العامة للاستثمار» تتمتع بالاستقلال في مباشرة اختصاصاتها، وتلحق بوزير المالية ويكون مقر الهيئة في الكويت، ويجوز لها أن تنشئ مكاتب في خارج الكويت. والمادة الثانية: تتولى الهيئة باسم حكومة الكويت ولصاحبها تنمية واستثمار وإدارة أموال احتياطي الدولة والأموال المخصصة احتياطي الأجيال القادمة بالصناديق السيادية وغيرها من الأموال التي يعهد بها إليها وزير المالية، وذلك وفق السياسات والخطط والبرامج المعتمدة من مجلس الإدارة. وأشارت المذكرة الإيضاحية للاقتراح ان المادة 16 من الدستور تنص على أن الملكية ورأس المال والعمل قومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية، وهي جميعا حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية يظلمها القانون، وتنص المادة 17 من الدستور على أن «للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل

## الكثير من المناصب تعطى لمجرد الترضيات السياسية لمجموعات معينة

# أبل: خلل في هيكله مؤسسات الدولة

## بسبب التعيينات «البارشوتية»



• خليل أبل

يعمل على انه ديوان لتنظيم طوابير الموظفين ولذلك قدمنا اقتراحاً لتنظيم هذا الامر خلال المجلس السابق الا ان الحكومة ادعت وجود مرسوم ينظم هذا الامر ولا حاجة لاقتراحات، ونحن بررنا أسباب تقديمنا لهذا الامر ولم يتم، واعداً تقديم هذا الاقتراح مرة أخرى خلال هذا المجلس.

ولفت إلى ان هناك فوضى في المناصب القيادية والمناصب الاشرافية والتعيينات وحالياً هناك خلل كبير في المؤسسات الحكومية، مشيراً إلى انه ليس في كيفية الاختيار وحسب بل يجب ان يكون لدينا منهجية ورؤية واضحة للهيكل والمسؤول عن ذلك هل هو ديوان الخدمة المدنية ام المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وكل هذه الأمور تدل على حالة الفوضى في الاختيار لهذه القيادات.

أكد النائب خليل أبل وجود خلل كبير في هيكله مؤسسات الدولة، مشيراً إلى ان هناك عدم معرفة لما تريد الحكومة، هل تريد ان تكون الصلاحيات موزعة ام ادارة مركزية، مستدركاً بالقول: «هم لا يعرفون ذلك».

وتتعدّد الحكومة ان العمل «يمشي» من خلال الأشخاص ونقلهم بشكل بارشوتي للترقيات السياسية من خلال توزيع المناصب على حساب العمل المهني والجاد، مؤكداً عدم وجود وصف وظيفي واضح في ديوان الخدمة المدنية لهذه الوظائف.

وتابع: نتعتقد ان الوضع الحالي والرائح للتعيين والتوظيف في الجهات الحكومية فوضوي والجهة المسؤولة عن ذلك ممثلة في ديوان الخدمة المدنية ليس لديها ضوابط تعمل على اساسها وتعتقد ان عملها

تتعدّد الحكومة ان العمل «يمشي» من خلال الأشخاص ونقلهم بشكل بارشوتي للترقيات السياسية من خلال توزيع المناصب على حساب العمل المهني والجاد، مؤكداً عدم وجود وصف وظيفي واضح في ديوان الخدمة المدنية لهذه الوظائف.

وتابع: نتعتقد ان الوضع الحالي والرائح للتعيين والتوظيف في الجهات الحكومية فوضوي والجهة المسؤولة عن ذلك ممثلة في ديوان الخدمة المدنية ليس لديها ضوابط تعمل على اساسها وتعتقد ان عملها

## الكندري: خفض سن التقاعد

# يتطلب توافقاً نيابياً حكومياً

وقال الكندري إن التصويت على رد التقرير لـ«المالية» من مصلحة المتقاعدين الحاليين واللاحقين. وأعتبر أن الصوت العالي لا يجدي نفعاً، مؤكداً أن صوت الحق والعدل والشعب الكويتي هو الذي من خلاله تتم المحافظة على المكتسبات الشعبية لأننا مؤتمنون على مصالح الشعب. وشكر الكندري أعضاء مجلس الأمة بإضافهم للجنة من خلال منحها مهلة 3 أشهر لمزيد من الدراسة على الرغم من أن اللجنة طلبت شهوراً واحداً، وهذا ما يؤكد وجهة نظر اللجنة بشأن سحب التقرير.

دعا عضو اللجنة المالية النائب فيصل الكندري النواب إلى مشاركة أعضاء اللجنة المالية في بحث مقترح قانون خفض سن التقاعد من خلال تقديم الرؤى والتعديلات التي تساهم في التوافق الحكومي النيابي ولكريس مبدأ العدالة والمساواة بين المتقاعدين وتحقق طموح أبناء الشعب.

واعتبر الكندري أن ما حدث في الجلسة الماضية بنشأ خفض سن التقاعد وسحب التقرير لعرضه ودراسته من قبل شركة محايدة هو رد شاف وواف لكل من شكك في تصويت أعضاء اللجنة المالية.

ج القانون رقم 47 لسنة 1982 بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار. وفيما يلي نص أبرز التعديلات: - إعادة تشكيل مجلس الإدارة - اختصاصاته وتشكيل لجنة ترشيحات تعنى باختيار الأعضاء المتفرغين من الكفاءات المتخصصة في مجال الاستثمار بحيادية وموضوعية تامة. - إنشاء مجلس تنفيذي برئاسة العضو المنتدب لتنفيذ السياسات الإستراتيجية للهيئة التي يضعها مجلس الإدارة. - إعادة هيكلة الهيئة بإنشاء مجموعة من اللجان الاستشارية المتخصصة ثلاث منها تتبع مجلس الإدارة وسبع أخرى تتبع المجلس التنفيذي. وتناقش لجنة حقوق الإنسان تشكيل استكمال الديوان الوطني لحقوق الإنسان، ومناقشة نتائج الزيارة للسفن المركزي التي تمت بتاريخ 2017/12/24 بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

• جانب من اجتماع اللجنة المالية للمعليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي صدر في ظلها قد تغيرت بدرجة لم يعد معها قادراً على مواكبة التقنيات العلمية والتطورات في مجال الاستثمار، خاصة بعد الطفرة الاقتصادية الهائلة للكويت والتي أصبحت على أثرها تمتلك رابع صندوق سيادي استثماري على مستوى العالم وهو ما يمثل المورد الثاني للبلاد بعد البترول، الأمر الذي يتطلب ليس فقط ضرورة تبني العديد من السياسات المحفزة وتهيئة المناخ الملائم لنمو هذا الاستثمار، وإنما أيضا ضرورة القضاء على المعوقات القانونية والاقتصادية كافة التي تعترض هذا الطريق ليصبح أكثر تلاؤماً مع الممارسات العالمية في مجال الاستثمار. يهتم القانون الحالي بوضع هيكل واضح المعالم لكيفية مباشرة اختصاصاته سواء على المستوى الاستشاري أو الإداري. وأشار مقدم الاقتراح في المذكرة الإيضاحية انه بناء على كل ما ذكر يرى استبدال المواد الأولى والثانية والثالثة والبند الثالث خلال اجتماعها تحديد اختصاصات اللجنة، ومناقشة تحديد آلية عمل اللجنة.

مواطن، بينما تنص المادة 20 من الدستور على أن «الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين وذلك كله في حدود القانون أما المادة 21 من الدستور تنص على أن «الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك الدولة، تقوم على حفظها وحسن استغلالها، بمرعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني». وبينت المذكرة الإيضاحية انه من النصوص الدستورية السابقة يتضح أن المشرع الدستوري ألقى على عاتق الدولة مهمة رعاية رأس المال في إطار صالح المجتمع وأبنائه وذلك تحقيقاً للتنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، كما ألقى على عاتقها كذلك ضرورة حفظ الثروات الطبيعية وحسن استغلالها ضمن مخطط عام للتنمية الاقتصادية. وأوضحت المذكرة ان المادة 16 من الدستور تنص على أن الملكية ورأس المال والعمل قومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية، وهي جميعا حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية يظلمها القانون، وتنص المادة 17 من الدستور على أن «للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل